جامعة المستقبل
كلية القانون

المرافعات المدنية
للمرحلة الثالثة

جامعة المستقبل
AL MUSTAQBAL UNIVERSITY

إجراءات إصدار الحكم وآثاره

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

11

إجراءات إصدار الحكم وآثاره

إجراءات إصدار الحكم وآثاره

- أولاً - ختام المرافعة
- 1. إعلان ختام المرافعة:
- تنص المادة (156) من قانون المرافعات على أنه عند اقتناع المحكمة بأنها استوفت جميع الإجراءات والمرافعات اللازمة للفصل في الدعوى، تقرر ختام المرافعة.
- بعد إعلان الختام، يجب إصدار الحكم إما في الجلسة ذاتها أو خلال 15 يومًا كحد أقصى.

- 2. ترتيب المرافعات في الجلسة الأخيرة:
- من القواعد الأساسية أن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم لضمان حقه في الرد على كل ما يثيره المدعي.
- أي إخلال بهذا الترتيب قد يؤدي إلى الطعن في الحكم على أساس انتهاك حقوق الدفاع.

- 3. عدم قبول أدلة جديدة بعد الختام:
- بعد إعلان ختام المرافعة، لا يجوز تقديم مستندات جديدة أو تقديم مرافعات إضافية إلا بحضور الطرف الآخر وموافقته.
- إذا استلم القاضي أدلة جديدة دون تمكين الطرف الآخر من الاطلاع عليها، يُعتبر ذلك إخلالًا بحق الدفاع، مما قد يؤدي إلى بطلان الحكم.

- 4. إمكانية إعادة فتح المرافعة:
- في بعض الحالات، قد تجد المحكمة أن هناك نقصًا في التحقيق أو أن هناك وقائع تحتاج إلى المزيد من التوضيح، مما يستدعي إعادة فتح المرافعة.
- إعادة الفتح لا تتم إلا بقرار مسبب من المحكمة، يتم فيه توضيح أسباب اتخاذ هذا الإجراء.

ثانياً ـ المداولة وتنظيم الحكم والنطق به

- 1. المداولة بين القضاة:
- إذا كانت المحكمة مكوّنة من هيئة قضائية متعددة الأعضاء، تتم المداولة فيما بينهم للوصول إلى قرار موحد.
- في حالة القاضي المنفرد، يُجري المداولة ذهنيًا ويصدر الحكم بناءً على قناعته.

- 2. إجراءات التصويت داخل الهيئة القضائية:
- تبدأ المداولة بمناقشة القضية واستعراض الأدلة المقدمة من الخصوم.
- يُجرى التصويت بين أعضاء المحكمة بحيث يبدأ الأحدث في التعيين بإبداء رأيه، ثم يتبعه الأقدم، وأخيرًا يصوّت رئيس المحكمة.
- يتم اتخاذ القرار وفقًا لمبدأ الأغلبية المطلقة أي أنه يجب أن يحصل الحكم على تأييد معظم القضاة.
- في حال وجود رأي مخالف، يلتزم القاضي المخالف بكتابة أسباب مخالفته، لكن لا يتم الإعلان عنها عند النطق بالحكم.

- 3. تحرير الحكم وتوقيعه:
- بعد انتهاء المداولة، يقوم القاضي بكتابة الحكم في محضر الجلسة، ويتم التوقيع عليه قبل النطق به.
- إذا كانت المحكمة جماعية، يوقع جميع الأعضاء على الحكم، وإذا رفض أحدهم التوقيع، يُثبت ذلك في المحضر.

- 4. النطق بالحكم:
- يجب أن يتم النطق بالحكم علنًا وبحضور القضاة الذين شاركوا في المداولة، إلا إذا حدث مانع قانوني يمنع أحدهم من الحضور.
- يُعد الحكم الصادر في جلسة علنية أمرًا جوهريًا، لأن العلانية تضمن الشفافية والعدالة.

- 5. تبليغ الحكم:
- تنص القوانين على أن الأحكام تصدر باسم الشعب، وهذا يرمز إلى أن القضاء يمارس سلطته باسم الدولة والمجتمع.
- إذا كانت المرافعة قد جرت بحضور الخصوم، يُعتبر الحكم مُبلغًا إليهم حكمًا دون الحاجة إلى إشعار إضافي.
- في حالات غياب الخصم عن الجلسة، يتم تبليغه رسميًا بنسخة من الحكم خلال 15 يومًا من تاريخ النطق به.

ثالثاً ـ تسبيب الحكم

- 1. ضرورة التسبيب:
- تنص المادة (159) من قانون المرافعات على أن الحكم يجب أن يكون مسببًا، أي أن يحتوي على بيان واضح للأسباب القانونية والواقعية التي استند إليها.
- يهدف التسبيب إلى ضمان شفافية القضاء وتمكين الأطراف من معرفة أسباب الحكم، ما يسهل عليهم الطعن فيه إذا لزم الأمر.

- 2. الأسباب القانونية للحكم:
- يشمل ذلك القواعد القانونية التي استند إليها القاضي في إصدار قراره، مثل الإشارة إلى مواد القانون ذات الصلة.
- إذا كان الحكم غير مسبب قانونيًا، لكنه أتى بالنتيجة الصحيحة وفق القانون، فإنه يظل سليمًا.

- 3. الأسباب الواقعية للحكم:
- تشمل بيان الوقائع والأدلة التي اعتمدها القاضي لإثبات أو نفي الحق المدعى به.
- في حال عدم كفاية الأسباب الواقعية أو عدم وضوحها، يمكن أن يؤدي ذلك إلى بطلان الحكم عند الطعن فيه.

- 4. شروط صحة التسبيب:
- الكفاية: يجب أن تكون الأسباب واضحة وشاملة لكل الجوانب المهمة في القضية.
- المنطقية: يجب أن تكون الأسباب متسقة مع الوقائع والأدلة المقدمة في الدعوى.
- الاستناد إلى الأدلة: يجب أن تكون الأسباب مبنية على مستندات أو شهادات ذات صلة بالقضية.

النتيجة العامة

1. يمر الحكم القضائي بمراحل متعددة تبدأ بإعلان ختام المرافعة، ثم المداولة بين القضاة، وتنظيم الحكم والنطق به، وأخيرًا تسبيبه وإبلاغه للخصوم.
2. لكل مرحلة من هذه المراحل أهمية خاصة في ضمان عدالة الحكم واحترام حقوق الأطراف المتقاضين.
3. التسبيب يُعد من أهم أركان الحكم، حيث يوضح الأساس القانوني والواقعي للقرار، مما يساهم في تعزيز الثقة بالقضاء وضمان إمكانية الطعن على الأحكام غير العادلة.

شُكراً

لِحُسنِ

اِصغائِكُم